

بسم الله الرحمن الرحيم

الحكومة الليبية المؤقتة

وزارة العدل

الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ

خطة عمل وزارة العدل

خلال الفترة من 2012-12-01 حتى 2013-11-30

الاهداف

- وضع السجون تحت الاشراف الكامل لأجهزة وزارة العدل والاشراف القضائي الفني عليها .
- تفعيل دور إدارات المحاكم والنيابات ودعمها للقيام بدورها في ارساء دولة القانون باستقلالية وكفاءة وتفعيل نظام العدالة الإنقاليه والمصالحة الوطنية.
- وقف انتهاكات حقوق الانسان وإحاله أي شخص ينتهك حقوق الإنسان للمساءلة أمام القضاء.
- ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الشعب الليبي ومحاكمتهم دون مفاصلة بين المجرمين .
- وضع وتطبيق التشريعات الالازمة لمعالجة المظالم السابقة والحاضرة .
- ▶ رفع مستوى متابعة الأموال الليبية الموجودة والممتلكات المهرية بالخارج .
- ▶ تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية القضائية منها والقانونية والإدارية والفنية .
- ▶ تطوير الأداء في ديوان الوزارة والأجهزة التابعة لها .
- ▶ تهيئة البيئة القانونية للعدالة الإنقاليه ليقوم الشعب بكتابه دستور البلاد والاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات العامة بحرية .

الفایات

- ▶ إحترام حقوق الإنسان وتقوى الله ومنع الإنتهاكات.
- ▶ قضاء يتسم بالنزاهة والكفاءة والاستقلالية.
- ▶ جهة إداري ومالكي وفني فعال.
- ▶ جهة شرطية قضائية عالي المهنية.
- ▶ عدالة انتقالية تقود وتواكب المصالحات الوطنية ورد المظالم.
- ▶ تشريعات تحقق العدالة وأهداف المجتمع .
- ▶ الحرص على أموال الليبيين ومتابعة المنهوب منها في الداخل والخارج بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- ▶ إجراء المحاكمات العادلة وفق المعايير الوطنية والدولية ومثول كافة المتهمين أمام القضاء .

الرؤية

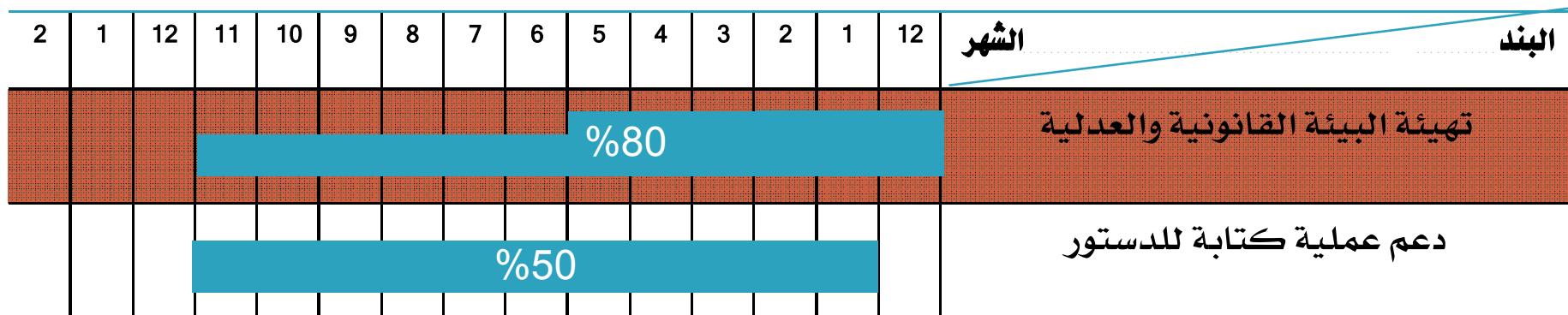
ليبيا دولة القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان

ملاحظات ذات خصوصية :

1. إيجابياً فإن إعداد التشريعات الالازمة للمرحلة الانتقالية قد حققت تقدماً تجاوز المستهدف إلا أنه رغم صدور قانون العدالة الانتقالية فإن قانون معالجة المغتصبات والعنف ومعالجة نتائج القانون رقم (4) لسنة 1987 لم يتم التصويت عليه من قبل المؤتمر الوطني مما يعرقل حالة الانتقال من الثورة إلى الدولة بما ترك فراغاً كبيراً في معالجات جوهرية لسائل ترتبط بالعدالة الانتقالية .
2. سلبياً لازالت ثقافة التعذيب وإنهاك حقوق الإنسان تمثل عقبة كبرى وكأداء في سبيل تحقيق الرؤية أعلاه وخاصة من قبل الكتائب المسلحة التي تحرك خارج نطاق الشرعية وتسجل فيها حالات الإنهاك والتعذيب ويحتاج الأمر إلى محاورات سياسية ووطنية لهذه وعلى الصعيد الإعلامي النفسي .
3. وقع مهاجمة سجن الكويفية ببنغازي خلال شهر يوليو الماضي من قوات ومجموعات مسلحة مختلفة استولت على السجن العسكري ودخلت السجن المدني من خلال السجن العسكري وفقدت الشرطة القضائية السيطرة على الموقف تماماً ووقع خروج جميع السجناء وعددهم 1170 وأعيد تشغيل السجن وفيه الآن قرابة 600 سجين .

الهدف الأول

تهيئة البيئة القانونية ليقوم الشعب الليبي بكتابه دستور البلاد والاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات العامة بحرية.

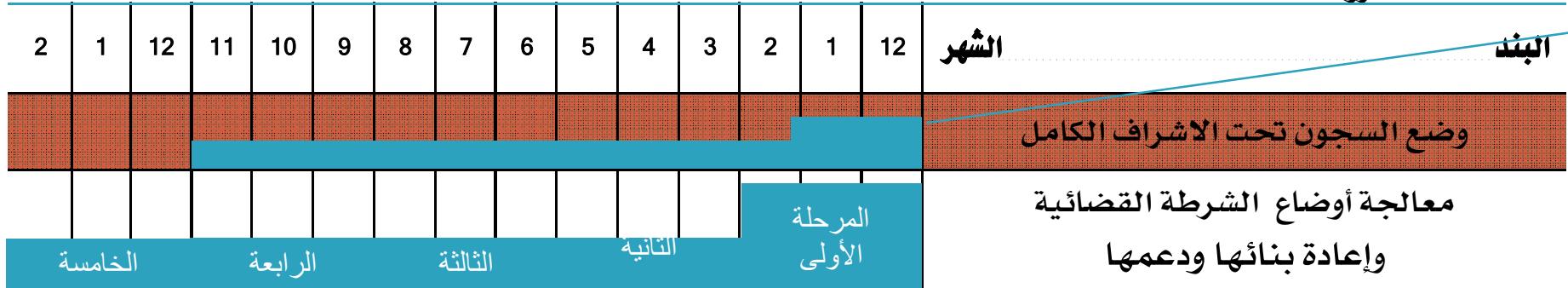


• قامت الوزارة بإعداد وتقديم مشروعات القوانين المدرجة أدناه وأحيلت للمؤتمر الوطني العام :

1. مشروع قانون بشأن العدالة في المرحلة الانتقالية (صدر من المؤتمر بعد إدخال تعديلات جوهرية وأُزيل منه فصل فحص المؤسسات ، ولا تتفق وزارة العدل مع جل التعديلات أو الحذف الذي وقع).
2. مشروع قانون بشأن تعديل قانون الأسلحة والذخائر (منظور أمام المؤتمر).
3. مشروع قانون بشأن تجريم التعذيب والاخفاء القسري والتمييز (صدر من المؤتمر).
4. مشروع قانون بشأن تعديل قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية للعسكريين (صدر من المؤتمر).
5. مشروع قانون بشأن معالجة نتائج القانون رقم (4) لسنة 1978 بأيولة العقارات إلى الدولة (لم يصدر بعد)
6. مشروع قانون بشأن معالجة أوضاع المعنفات والمفترضيات (منظور أمام المؤتمر ولم يصدر بعد) .
7. مشروع قانون لتعديل قانون الأسلحة والذخائر (أُحيل مؤخراً إلى المؤتمر) .

الهدف الثاني

- وضع السجون تحت الإشراف الكامل لأجهزة وزارة العدل والإشراف الفني القضائي عليها .
- معالجة أوضاع الشرطة القضائية وإعادة بنائها ودعم جهازها من حيث إدارته وإمكانياته وأفراده ليكون قادراً على تحقيق أهدافه المقررة .

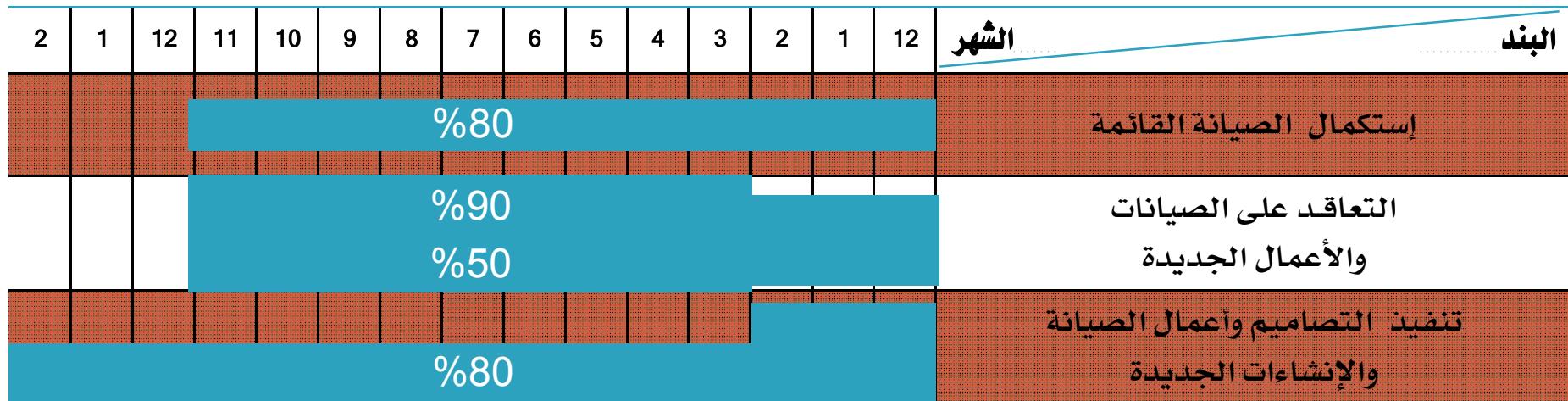


1. تشكيل لجنة إدارة أزمة السجون وحصر ما وقع تحت سيطرة الثوار وغيرهم من مراكز توقيف واعتقال وكتائب أممية والبدء في الإسلام المتالي للسجناء الموقوفين والقاعدة أن وزارة العدل لا تقبل ببقاء سجين واحد خارج نطاق الشرعية المساهمة في تطبيق القرارات 53 و 27 الصادرين عن المؤتمر.
2. إنشاء مؤسسات الاصلاح والتأهيل رئيسية (الجوية مصراتة - البركة - والبدء في المرحلة الثانية من سجون التضامن ، تاجوراء - البدء وأخذ صيانت جودائم والمشروع في صيانة الجزيرة الجنوبي والكونيفية وتفعيل سجن مرزق) ووضع الخطة الكاملة للسجون الجديدة في البلاد وبنيتها التحتية التي سيشرع فيها بداية 2014.
3. جاري العمل على إنشاء مؤسسة الاصلاح والتأهيل - مليئة بنسبة 80 % ومراجعة أوضاع سجني (السلعة - السرية الأولى) بالزاوية .
4. صدور العديد من القرارات التي من شأنها معالجة أوضاع الشرطة القضائية (11 ألفاً).
5. الشروع في ضم عدد من الثوار اللذين يشرفون على مراكز الاعتقال ودمجهم بجهاز الشرطة القضائية .

6. الشروع في تدريب الثوار المدمجين بالجهاز بمدينتي طرابلس وبنغازي على ان يتم تدريب جميع اعضاء وموظفي الجهاز في المراحل القادمة .
7. التعاقد على توريد 230 مركبة آلية خدمية لنقل السجناء والحراسة والاسعاف وخدمات لشفط المياه.
8. وضع وبدء برنامج تدريب مكثف وإنشاء معهدين لتدريب الشرطة القضائية في كل من طرابلس وقرنادة .
9. إنشاء مشروع إدارة العمليات والسيطرة ورصد الميزانية الالزمه لهذه القوة التي تمثل على ألف فرد وتشكيل لجنة مختصة وتعيين مشرف عام (يسير المشروع أبطأ من المطلوب) لأسباب مختلفة .
10. طباعة كتيبات التعليمات والتوعية لحقوق وواجبات السجين .
11. دعم سجني النساء.

الهدف الثالث

- تفعيل دور إدارات المحاكم والنيابات ودعمها للقيام بدورها في إرساء دولة القانون.



- استكمال بناء وصيانة العديد من المحاكم والنيابات بنطاق محاكم الاستئناف بنسبة تقديرية (طرابلس 95% - بنغازي 80% - الجبل الأخضر 50% - الخمس 95% - مصراته 100% - سبها 70% - الزاوية 50%).
- بسبب إنفجارات في محاكم شمال بنغازي ومكتب المحامي العام هناك ، وسرت ، ودرنة في عرقلة تعطيل تلك المحاكم وتم التعاقد على صيانتها وإعادة تجهيزها إلا أن صيانة محكمة شمال بنغازي ما زال يعرقله الأهالي القاطنين في الجوار وتتوقف محاكم درنة عن العمل بسبب الحالة الأمنية العامة .

الهدف الرابع

وقف أو الحد من انتهاكات حقوق الإنسان وإحالة أي شخص ينتهك حقوق الإنسان للمساءلة أمام القضاء المختص.

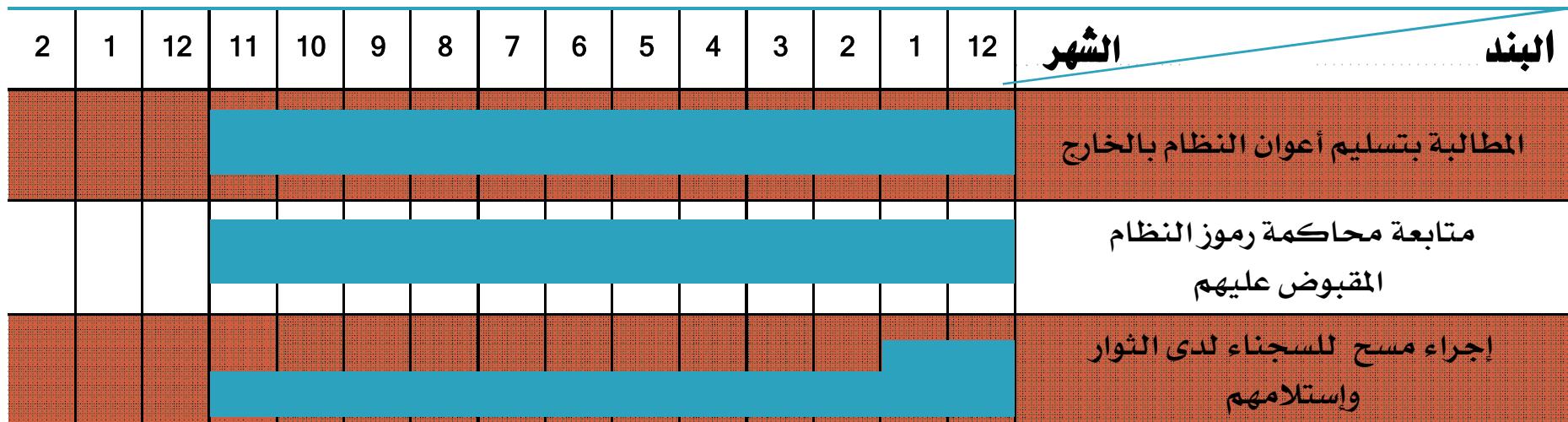


1. السيطرة على سجون جديدة شملت سجن البركة (الرويبي سابقاً) وتجهيز وترتيب أوضاع باقي السجون رغم وجود صعوبات في مصراة والزاوية والتعاقد على إنشاء سجن الجوية - مصراته ، إبرام العقود الالزمة لذلك وفقاً للقرار رقم (219 لسنة 2012م) الصادر عن وزير العدل .
2. الشروع في عقد دورات تدريبية لشباب الشرطة القضائية بطرابلس وقرنادة (البيضاء) ، وإيفاد أعداد إلى الخارج .
3. إنشاء مكاتب للتعاون مع المجتمع المدني وتشكيل ثلاث فرق وثلاثة لجان مراقبة حالة الإنسان في المؤسسات العدلية
4. دمج ووضع السجون الغير منطوية تحت الشرعية من خلال ادارة الازمة بجهاز الشرطة القضائية والتحاور مع الثوار القائمين والشرفين على مراكز التوقيف والاعتقال والجهات الاخرى المتحفظة على متهمين.
5. حث النيابة العامة ومكتب النائب العام والمجلس الاعلى للقضاة على تفعيل دور قضاة الاشراف والنيابة العامة.
6. العمل على وضع تصورات لاستحداث نظام لرد المظالم والشكوى .
7. جاري العمل على وضع رؤية شاملة لمن تم استيعابهم من الثوار وتدريبهم لرفع وبناء قدراتهم ثم تأهيلهم ليصبحوا قادرين على تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان مع بسط سلطان الدولة شيئاً فشيئاً للوصول الى ما تطمح إليه وزارة العدل والدولة الليبية.
8. جاري العمل على توفير العتاد والأسلحة الالزمة لأفراد الشرطة القضائية خاصة غير القاتلة منها وفض الشغب .
9. تم توقيع اتفاقيات مع مؤسسات محلية ودولية في شأن تطوير ادارة السجون من عدة دول منها البرتغال - رومانيا - السويد - بريطانيا - الولايات المتحدة وتم التنسيق معها بزيارات للحصول على الخبرات.
10. جاري التعاون بين وزارة العدل ومنظمات المجتمع المدني بوضع اليات وتشكيل فرق عمل وتوكيل من متخصصين بشؤون المجتمع المدني وحقوق الإنسان.
11. تم توقيع إعلان نوايا مع الولايات المتحدة لدعم القدرات الجنائية والعدالة وضمن ذلك يتم إيفاد بعض خبراء مركز البحوث والخبرة القضائية إلى هناك ودعم قدرات التحقيق الجنائي بما في ذلك قضايا الإغتيالات والإرهاب .

الهدف الخامس

▶ ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الشعب الليبي ومحاكمتهم من خلال :

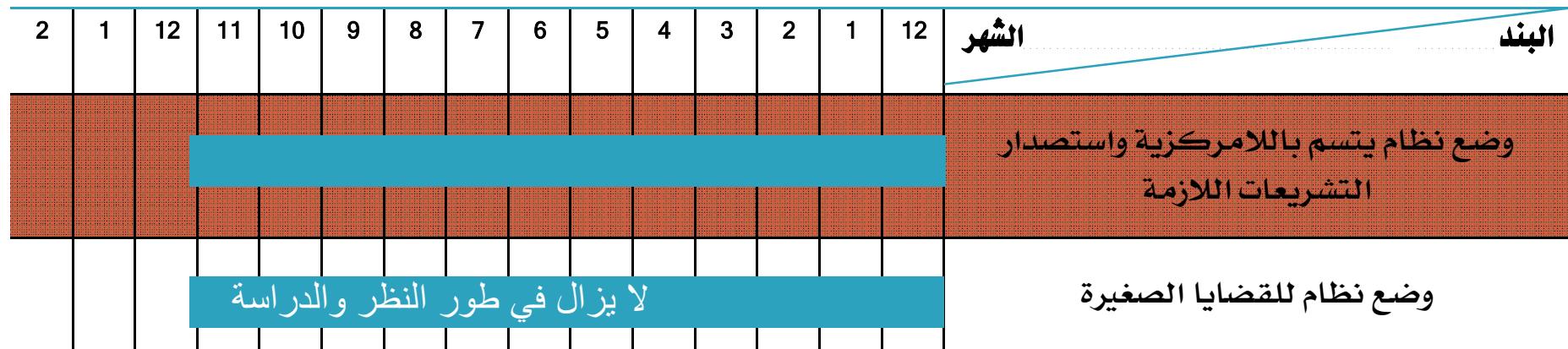
- (1) الاستمرار في متابعة تسليم أعوان النظام بالخارج الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب الليبي والتعامل مع محكمة الجنائيات.
- (2) متابعة محاكمة رموز النظام المقبوض عليهم أمام القضاء الليبي وال مجرمين الآخرين دون مفاضلة تجدونه بالخصوص
- (3) إجراء مسح للسجون في كافة أنحاء البلاد واستلامهم وعرضهم على السلطات القضائية المختصة بالتعاون مع مكتب النائب العام



- .1 التنسيق مع النيابة العامة للاستمرار في المطالبة والتباحث مع السلطات في الدول المعنية في ذلك .
- .2 دعم النيابة العامة للانتهاء من التحقيقات .
- .3 مباشرة إجراء مسح شامل لكافة السجون عن طريق فريق عمل مشكل لهذا الغرض والتدخل الايجابي في أوضاع السجون.
- .4 توقيع إعلان نوايا للتعاون مع الولايات المتحدة بين وزارة العدل في البلدين .

الهدف السادس

- وضع نظام إداري تقني يتسم باللامركزية الكاملة لمعالجة المظالم الصغرى من جهة الادارة أو الجهات الخدمية على كامل تراب البلاد
- وضع نظام للقضايا الصغيرة باستخدام مقار المحاكم الجزئية (126 محكمة) وتوظيف الشباب والشابات المؤهلين اللازمين للتعامل مع هذا النظام .



- انشاء 7 فروع للوزارة على مستوى محاكم الاستئناف في (طرابلس - بنغازي - الجبل الاخضر - سبها - مصراته - الخمس - الزاوية) وتفعيلاها وإعطائها صلاحيات واسعة .

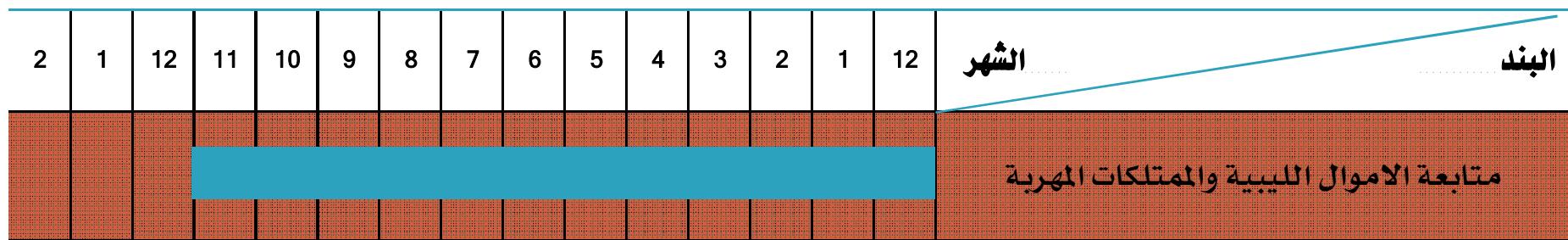
- إنشاء ديوان للوزارة بمدينة بنغازي .

- فتح معهد لتدريب الشرطة القضائية في قرناطة .

- إصدار توجيه بفتح فرع لمعهد القضاء في مدينة بنغازي .

الهدف السابع

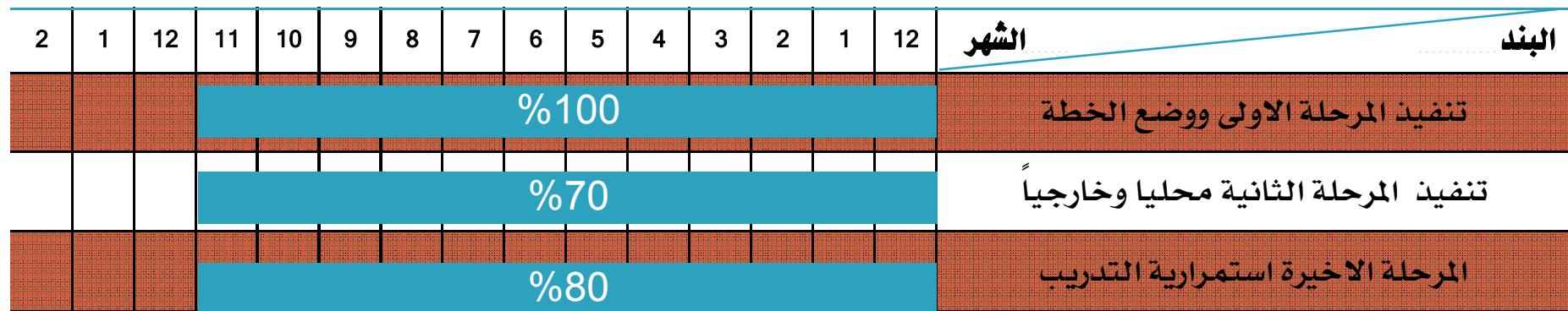
- رفع مستوى متابعة الأموال الليبية الموجودة والممتلكات المهرية بالخارج



1. المشاركة في اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن
2. العمل مع أعضاء اللجنة على وضع هيكلية تسمح بـالمتابعة الجادة والفاعلة .
3. المشاركة في إنشاء مكتب متابعة الأموال بالخارج.
4. مناقشة إتفاقية تعاون مع مكتب المدعي العام بـمحكمة الجنائيات الدولية.

الهدف الثامن

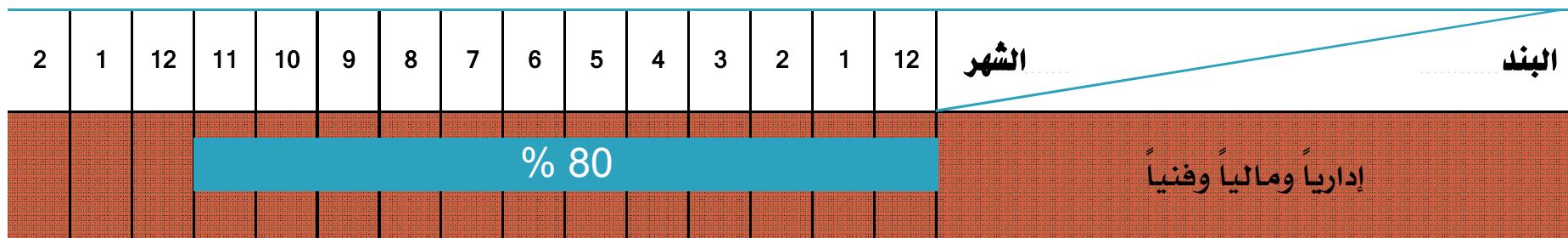
- تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية القضائية منها والقانونية والإدارية.
- وضع وتنفيذ مراحل تدريب الكوادر وخاصة الشابة منها محلياً أثناء العمل وتشمل وضع الخطة وإجراء المسح البشري للعناصر المستهدفة بالتدريب ، مع التركيز على التدريب محلياً أما التدريب خارجياً فيكون عند الضرورة ، وضمان سلاسة امتدادها إلى المستقبل .



1. الاستمرار في تنفيذ مشروع الوعي المعلوماتي باستهداف 4000 من بين أعضاء الهيئات القضائية والموظفين على مستوى ليبيا للتدريب.
2. الاستمرار في تنفيذ برنامج تعليم اللغة الانجليزية لعدد 350 عضو هيئة قضائية وموظفين على مستوى ليبيا.
3. تم وضع خطة تدريبية لسنة الحالية لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية .
4. تم تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين الإداريين من خلال المهارات التي يجب أن يمتلكها الموظفين وفق متطلبات الوظائف التي يشغلونها .
5. الشروع في تنفيذ البرامج التدريبية وفق الخطة المعدة والجدول الزمني خلال الفترة القادمة.

الهدف التاسع

تطوير الأداء في ديوان الوزارة والأجهزة التابعة لها . ▶



1. الشروع في اعداد المقترفات اللازمة لإعادة بناء الهيكل التنظيمي لوزارة العدل وتشكيل لجنة فنية عالية المستوى لذلك .
2. العمل على وضع المقترفات لضمان التواصل بين ديوان الوزارة والجهات التابعة لها .
3. العمل على دراسة المهام والاختصاصات للتقسيمات التنظيمية بالوزارة .
4. اقتراح الحلول اللازمة لصلاح الإجراءات الادارية وقياس الاداء العام .
5. دعم مركز البحث والخبرة القضائية .
6. دعم مصلحة التسجيل العقاري التي لا تزال تواجه صعوبة في العودة لتقديم خدماتها نسباً للوضع الأمني .
7. إنشاء لجنة شؤون الموظفين (2) لديوان الوزارة بنغازي.
8. إنشاء ديوان لوزارة بمدينة بنغازي .

إنتهى وبالله التوفيق